

الأزمة المالية العالمية

وأثرها على اقتصاد دبي: تحديات ما بعد العولمة.

على عبد العزيز سليمان ..

مقدمة:

تعتبر تجربة دبي عبر الثلاثين عاماً الأخيرة نموذجاً للتنمية المرتبطة بالسوق العالمي والثقافة والننمط الاستهلاكي الغربي. فمنذ أوائل التسعينيات وهي تسعى دبي لأن تكون مدينة عالمية ليس فقط في تنوع الجنسيات ولكن أيضاً بالترحيب بمكونات الثقافة الغربية، و بكل آليات العمل الاقتصادي الدولي، وبحرية العمل الاقتصادي في أكثر صوره إبطلاقاً، فلا نقابات عمال، ولا غرائب على الدخل، ولا قيود على التجارة. وسرعان ما سمحت الإمارة بنشوء مجتمع ثقافي عالي تتعدد فيه اللغات والمدارس، وحتى النظم القانونية الحاكمة للأعمال.

وبينما كانت دبي تحتفل بإنجازاتها الكبيرة، وبعد ان خطفت الأخوات بصفقاتها الملحمية سواه في شراء اسطول طيران يسيل له اللعاب، أو في الاستحواذ على أو المساهمة في مشروعات عالمية براقة، وإذا تستعد لانهاء أعلى برج في العالم، وافتتاح المزيد من المنتجعات "الأسطورية"، صدمتها بين ليلة وضحاها رياح الأزمة العالمية. وإنقلب الأحوال في أسبوع قليلة، فإذا المشروعات الضخمة تتوقف، وإذا المجمعات السكنية الفخمة تتنعى من بنائها، والأسوق المتراوحة تعاني من قلة الزبائن، وإذا المطار المفتوح حديثاً يخدم المغادرين أكثر من الزائرين... وظهر أن دبي تأثرت أكثر من جاراتها بهذا الإعصار الرهيب.

وهكذا تمثل تجربة دبي معضلة، وتثير الكثير من الأسئلة: لماذا تأثرت دبي أكثر من غيرها؟

* تعتبر هذه الورقة استكمالاً وتميناً للتحليل المقدم في الفصل السادس من كتاب المؤلف العرب وتحديات ما بعد الأزمة المالية، المكتبة الأكاديمية ، القاهرة: يناير ٢٠١٠

** استاذ الاقتصاد بالجامعة البريطانية في مصر وكيل أول وزارة التعاون الدولي سابقاً

وهل الانهيار السريع يرجع الى خطأ في تصميم التجربة، أم أن الإنداكج في العولمة يعني ايضا ان نفقد المانعة ضد التقلبات العالمية؟

وأخيرا ما هي الدروس المستفادة من تجربة دبي التي قد تمكنا من زيادة حصانة الاقتصاد العربي ضد التقلبات العالمية.

أولاً: محاور التنمية في دبي:

استطاعت دبي، خلال سنوات قليلة، أن تحقق نموا هائلا في الناتج المحلي الإجمالي وفي نصيب الفرد منه. كذلك طورت من بنيتها الأساسية ومن الخدمات المقدمة للمواطن والزائر على حد سواء.

وأصبحت دبي مجالا للحسب والتقليل ليس فقط من الدول المحيطة التي حاولت ايضا ان تفتح ابواب، الابتكارات وأن تنقل اليها نفس الابتكارات التي قادتها دبي من فورة عقارية، ومرافق مالية، وأماكن للترفيه.. ولكن على مستوى العالم النامي كله'

لابد ان نشير الى أن الادارة السياسية الجريئة، وال بصيرة النافذة لقيادة دبي كانت وراء نجاحها في تحقيق الرخاء الذي يعيشها المواطن، وإحداث نقلة نوعية في تسهيلات الحياة وفرص العمل. ويمكنك أن تلمس النمط المصري في الحياة منذ ان طأ قدماك مطار دبي الدولي، ليس فقط للتسهيلات المادية الباهرة، والخدمات المتنوعة، ولكن أيضا لسرعة وكفاءة إجراءات الدخول، والتعامل المرحبا به لموظفي الجوازات. ويمتد فكر الحكومة الحديثة لكافة المعاملات الداخلية، من الاستعلام عن غرامات المرور بالبريد الإلكتروني، للتقدم بطلب إنشاء شركة وسداد الرسوم البلدية...

ولقد قدمت دبي نفسها الى العالم عندما نظمت الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في سبتمبر عام ٢٠٠٣، وأعجب الجميع بالتنظيم الباهر والامكانيات الكبيرة التي أتيحت لإنجاح المؤتمر. كذلك بدأت دبي تقيم مهرجانات للسينما والموسيقي، ومعارض دولية في كافة التخصصات.

وفي ضوء كل هذا لم يكن مستغربا أن تحقق الامارة معدلات نمو قياسية في الفترة من ٢٠٠٨ - ٢٠٠٠، وبلغ متوسطها السنوي ما يقرب من ١٢٪؛ وهذا بالمقارنة بحوالي ٦٪ في الهند، ٣٪ في سنغافورة، ٥٪ في مجموعة الدول العربية.^٤ واستطاعت أن تخفض اعتمادها على القطاع النفطي من ٥٥٪ في الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٧٥، الى ٥٪ عام ٢٠٠٥.^٥

ولقد اعتمدت دبي على ستة محاور أساسية في نهضتها الحديثة سنتناولها تباعاً.

١- المحور الاول، التجارة:

مثلت التجارة وبالذات تجارة الترانزيت عنصراً أساسياً في الحياة الاقتصادية لأهل دبي منذ قديم الأزل، وانتعشت هذه التجارة بشكل كبير مع قيام حرب العراق مع إيران في أوائل الثمانينيات ثم الحصار الاقتصادي على إيران بعد الثورة الإسلامية. وساعد على نمو التجارة إنخفاض معدل الرسوم الجمركية والسماح للأجانب بالدخول في هذا المجال، وإنشاء منطقة حرة في منطقة جبل علي الصناعية، وأخيراً العلاقات الطيبة التي تربط الإمارات بالدول المجاورة. وإلى جانب ميناء الحاويات النشط في منطقة جبل على الحرة، وميناء دبي الحديث، يمكن لزائر دبي أن يشاهد مراكب "الداو" التقليدية وهي تبني بضاعتها يدوياً في "بور دبي" استعداداً لرحلة سريعة عبر الخليج إلى إيران أو العراق.

ولقد ساعد على تنشيط التجارة إقامة جاليات مهمة من الشركاء التجاريين، وبالذات من الهند وإيران والعراق ودول الاتحاد السوفيتي السابق، بها. هذا، ولقد انضمت الإمارات العربية المتحدة إلى اتفاقية منظمة التجارة العالمية في ١٩٩٦.

ولقد نمت تجارة دبي الخارجية بمعدل ٢٦٪ خلال السنوات ٢٠٠١-٢٠٠٦، ووصلت تجارتها غير النفطية إلى ذلك العام الأخير إلى ٥٢٣ بليون درهم، أو ١٤٢ بليون دولار أمريكي متخطية بذلك تجارة المملكة العربية السعودية غير النفطية. وتمثل التجارة غير النفطية ٨٠٪ من تجارة دبي الخارجية^٤.

وبعد الاستقرار في حجم التجارة الخارجية عام ٢٠٠٧، استمر النمو في التجارة الخارجية في السنة التالية، وبمعدل قياسي قدره ٤٥٪، حيث وصلت التجارة غير النفطية إلى ٧٨٩ مليار درهم عام ٢٠٠٨ (قبل ظهور أثر الأزمة المالية بالكامل) منها واردات بقيمة ٥٦٦ مليار، وصادرات وطنية بقدر ٦٠ مليار، وإعادة تصدير بمبلغ ١٦٣ مليار درهم.

-٢ المحور الثاني: استقطاب رؤوس الاموال والمنظرين:

اعتمدت التنمية الحديثة في دبي على اجتذاب رؤوس الاموال والمنظرين من الدول المجاورة وبالذات من الهند وإيران وبلدان الشرق الأوسط الأخرى التي لم تكن قد فتحت ابوابها بعد لقوى السوق الحرة. وهدفت دبي لأن تكون مدينة عالمية، وتم ذلك بتسهيل إجراءات الإقامة والعمل ونقل رؤوس الاموال. وهناك من يقول ان دبي قد نشأت كبديل لمدينة هونج كونج التي سلمت للسيادة الصينية بعد ٩٩ عاماً من الهيمنة البريطانية. قد يكون هناك بعض الحقيقة في هذا. مع هذا فقد تفوقت دبي في عنصرين واضحين عن تجربة هونج كونج، الاول هو العنصر الصناعي والثاني هو السياحي والمعاري.

لم تكتفي سلطات دبي بالanax الحر الذي تعشه الإمارة، بل قامت بإنشاء عدد من "المناطق الحرة" التي لا تخضع للقوانين المحلية مثل منطقة جبل علي، ومدينة الإعلام (DMC) و Dubai Media City و مركز دبي المالي العالمي (DIFC) Dubai International Financial Centre الذي يعتبر بحق بمثابة مرفأ، أو اذا اردت "معزل" للمال، يعمل في ظل قوانين خاصة به خارج اطار السلطة الوطنية". حاولت دبي عن طريق هذا المركز أن تكون مركزاً مالياً عالمياً، يقوم ليس فقط باستقطاب الاموال الى المنطقة، ولكن ايضاً أن يساعد في توظيف الفوائض النفطية في الخارج.

أما قطاع البنوك فهو يعمل بالطبع في ظل قوانين النقد والبنك المركزي الاتحادي. وعليه فإنه من الصعب فصل معاملات البنوك المنشاة في الإمارة عن غيرها، حيث يتحقق لكافة البنوك الاتحادية التعامل في أي اقليم في الاتحاد. وقد حققت البنوك في الإمارات نمواً سريعاً خلال سنوات الرواج ٢٠٠٣-٢٠٠٧، حيث وصل المعدل الحقيقي (بعد خصم معدلات التضخم) في الائتمان المحلي ٣٢٪ حسب تقديرات صندوق النقد الدولي^١. وفي نهاية عام ٢٠٠٧ كانت البنوك الوطنية الأربع والعشرون، والوحدات المصرفية الأجنبية الثمانية والعشرون قد كونت رؤوس أموال وإحتياطيات قدرها ٣٥,٦ مليار دولار، مما وضعها في المركز الأول بين الدول العربية يليها المملكة العربية السعودية بقاعدة رأسمالية قدرها ٢٨,٢ مليار، ثم الكويت ١٦,١ مليار، ومصر في المركز الرابع ١٤,٩ مليار دولار. ويبلغ مجموع أصول البنوك الإماراتية في نهاية ٢٠٠٧ مبلغ ٣٣٣ مليار دولار مقابل ٢٨٦ مليار في المملكة العربية السعودية، الجارة الأكبر والأغنى^٢. وبالطبع كان نجاح الإمارات في تكوين هذه القاعدة الرأسمالية هو نتيجة جذب رؤوس الاموال الأجنبية. ويتبين ذلك من بيانات ميزان المدفوعات التي توضح وجود عجز في ميزان العمليات الجارية يصل الى ٦,٥٪ من الناتج المحلي الإجمالي (ن. م. !.) للإمارات؛ مقابل

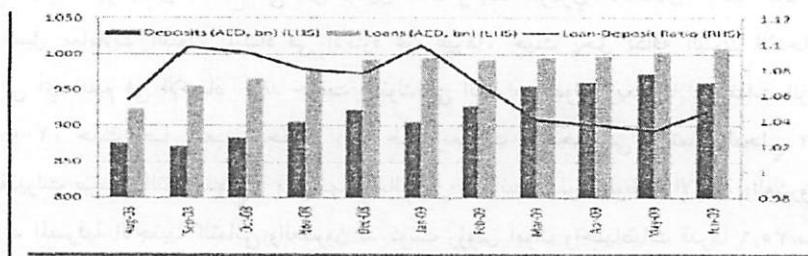
فائض قدره ٢٥,٨٪ في الكويت. ووصلت مدبيونيات القطاع المصرفي الخارجية إلى ١٢,٢٪ من (ن. م. !). وبالمقارنة كان القطاع المصرفي في المملكة العربية السعودية دائمًا مقابل العالم الخارجي بما يوازي ٢٢,٣٪ من (ن. م. !)، ووصلت هذه النسبة إلى ٨,٥٪ في مصر.^٨

ويوضح الشكل التالي تطور عمليات البنوك الإماراتية عبر العشرة أشهر التالية لانفجار الأزمة في أغسطس ٢٠٠٨، حيث يظهر زيادة قيمة الودائع في البنوك الإماراتية (الأعمدة الزرقاء). ويرجع جزء من هذه الودائع الإضافية إلى مصادر حكومية من ضمن برنامج دعم السيولة الذي تبنته الحكومة الاتحادية، حيث أودعت ٧٠ مليار درهم في البنوك، بالإضافة إلى تقديم ضمانات في حدود ٥٠ مليار درهم، وقد يرجع جزء آخر إلى عودة بعض الودائع من الخارج. وكان هناك تراجع مؤقت في قيمة الودائع في يناير ٢٠٠٩، ولكن سرعان ما استمر الارتفاع فيها بعد ذلك. الملاحظ مع ذلك هو تراجع حجم الإقراض المصرفي، وانخفاض معامل القروض إلى الودائع (الخط الأسود)، وهو ما يعكس زيادة حرص البنوك ورغبتها في زيادة الاحتياطيات.

الشكل رقم ١

تطور الودائع والإئتمان المصرفي الإماراتي،
مليار درهم إماراتي
٢٠٠٩

في الفترة من أغسطس ٠٨ إلى يونيو ٢٠٠٩



المصدر: Dubai Chamber Economist, August, 2009

-٣- المحور الثالث: سوق العمل المفتوح:

لا يجب أن ننسى دور توفير العمالة الرخيصة في دعم التنمية السريعة في دبي. ويُكاد يمثل نموذج دبي مثلاً قياسياً للتنمية مع وجود منحنى عرض لا متاهي المرونة Infinitely elastic supply curve. فكلما زاد الطلب على العمالة غير المدرية أو حتى المدرية زادت تصاريح العمل المنوحة للعمالة من الدول

مكتظة السكان في شبه القارة الهندية وفي الدول العربية ذات الفائض العمال مثل الأردن، والسودان، ومصر، واليمن.

وزاد عدد سكان دبي، في سنوات الرواج ٢٠٠٣-٢٠٠٧، بمعدل غير مسبوق قدره ٧٪ سنويًا. وأصبحت المدينة مثل الغرب الأمريكي في القرن التاسع عشر مقصد كل من يحلم بالثراء السريع. وبالطبع كان من المتوقع أن يعود هؤلاء العمال إلى بلادهم الأصلية بعد انتهاء الرواج.

مع ذلك لم يتحقق الحلم بالنسبة للجميع. وبينما أستطاع الأوربيون أن يحققوا دخولاً عالية وصلت في المتوسط إلى ١٥٠ ألف دولار سنويًا، كان متوسط دخل العامل الآسيوي حوالي ١٨٪ من هذا الرقم أو حوالي ٧٠٠ دولار سنويًا. وقد يبدو هذا الرقم كبيراً نسبياً، مع ذلك فإن الدخل الحقيقي كان أقل مما يعنيه هذا الرقم في بلدانهم الأصلية نتيجة ارتفاع تكاليف المعيشة وبذات بالنسبة للسكن والطاقة (٤٣٪ من إجمالي الإنفاق) والمواصلات^١. وفي الواقع أن دخول عمال البناء والمهن المتواضعة مثل خدم المنازل وعمال النظافة أقل من ذلك بكثير وقد تصل إلى ٢٠٠ دولار في الشهر^٢. وبالمقارنة بالمعيشة في كنف عائلاتهم في بلدانهم الأصلية، كان على العامل الآسيوي أن يرضي بالسكن في معسكرات عمل مزدحمة (يقدر سكانها بـ ٤٧٥ ألف ينتشرون على حوالي ١٢٠٠ مسكن)^٣، وفي ظروف بيئية وصحية متدنية.

وبالرغم من مزايا هذا النظام "المرن" بالنسبة للبلد المستقبلة للعمالة، فإن نصيب البلدان المصدرة لم يكن مجزياً. ذلك أن على العامل أن يدفع تكاليف السفر إلى مقر عمله، وقد يدفع عمولة لوكالات التشغيل قد تصل إلى ٣٠٠٠ دولار (أو ما يقرب من دخل سنة كاملة) قبل المغادرة. وعلى ذلك فهو يبدأ حياته في الجنة الموعودة مديناً. وكثيراً ما كان عليه أن يرضي بدخل أقل مما تعاقد عليه، وإن يعمل ساعات طويلة تحت الشمس وخصوصاً في أعمال البناء، وفي النهاية، قد يتأخر الراتب أو لا يحصل عليه بالمرة إذا صادف أن اشتغل لدى "كفييل" متلاعب. وأشارت هذه الحالات انتباه الهيئات الدولية المعنية بحقوق الإنسان، وتقدمت بمقترنات محددة لإصلاح أحوال العمال الأجانب في الإمارات^٤.

هذا ولقد استجابت الحكومة الاتحادية جزئياً لهذه الضغوط الدولية، وقررت فرض نظام جديد لسداد المرتبات في شهر يوليه ٢٠٠٩ يسمح لها بمراقبة التزام أصحاب الأعمال^٥، ويفرض غرامات ضخمة على المتلاعبين بحقوق العمال. وكذا زادت إمارة دبي من الرقابة على موقع العمل ومساكن العاملين،

وحرصت على إلزام الواقع الإنسانية بتطبيق نظام الراحة أثناء ساعات الظهيرة. مع ذلك يتبقى الكثير في توصيات الهيئات الدولية بعيداً عن المثال، ومن ذلك التوصية بمنع التعامل مع وكالات التشغيل التي تحصل على عمولات باهظة مقابل تسفير العمال إلى دبي، وتحديد حد أدنى للأجور يتناسب مع احتياجات الحياة الكريمة للعاملين، وكذلك إعطاء الحق للعاملين الإنضمام إلى اتحادات (نقابات) تدافع عن حقوقهم، وإعطائهم حق الإضراب والتجمع السلمي.

وعموماً يحتاج سجل حقوق الإنسان الخاص بالعمالة الأجنبية في الخليج إلى مراجعة، ولعل أحد الملفات المهمة هي الخاصة بحق العمال في اصطحاب عائلاتهم^{١٠}.

هناك جانب إضافي لابد من ذكره، مع حساسيته ومخالفته لفكرة الحفاظ على الثقافة الوطنية والقيم الإسلامية التي ترفعها بعض الدول الخليجية المستقبلة للعمالة. ذلك أن سوق السياحة والافتتاح على الثقافات الأجنبية في دبي أرتبط مع زيادة ملحوظة في الدعاية المنظمة في الإمارة. ومن الواضح أن المهنة تمارس بشكل شبه متوجه، وتحت نظر السلطات. وأشارت الصحف مؤخراً إلى القبض على عدد كبير من العاهرات وأوكار الفساد. والأرقام المذكورة في هذه التقارير ملقة. ففي نهاية عام ٢٠٠٧ تم القبض على شبكة تنتشر في ٢٢ بيت دعارة، وفي عام ٢٠٠٦ تم ترحيل ٤٣٠٠ إمرأة من شرق آسيا بتهمة الدعارة^{١١}. وتتفاوت التقارير حول عدد العاملين في هذه الصناعة بين ١٠،٠٠٠ و٥٠،٠٠٠، والرقم الأخير قد يكون أقرب إلى الصحة حيث أن نسبة من يقبض عليهم قد تمثل ١٠٪ فقط من الممارسات للمهنة.

وهناك عصابات منظمة من الصين ودول الاتحاد السوفيتي السابق تعمل في تجارة البشر في منطقة الخليج^{١٢}. ويري البعض هذه التجارة كأحد لوازم تشجيع السياحة، واستيفاء حاجة العمال الأجانب التي لا يسمح لهم بمصاحبة عائلاتهم!^{١٣} حيث تصل نسبة الإناث إلى الذكور في الإمارة إلى ١:٣. وهكذا نرى أن العولمة والاعتماد على العمالة الأجنبية لها تكاليفها غير المنظورة التي يجب أن تخصم من ما قد يتحقق من نمو اقتصادي.

٤- المحور الرابع: التنمية العقارية والسياحية:

تمثل التنمية العقارية والسياحية أحد الأركان الهامة للتنمية في دبي. وأصبح العقار يسوق ليس فقط للمواطن والمقيم، ولكن أيضا ارتبطت كوسيلة لجذب المزيد من الزائرين والمقيمين حسب المحور الثاني. ولعل دبي من النماذج التنموية الفريدة في النصف الثاني من القرن العشرين التي اعتمدت على سياسة استقطاب السكان. وأصبحت ملكية عقار في دبي تمثل تأشيرة دخول وإقامة.

وحيث تتوسط دبي مجموعة من الدول المكتظة بالسكان والتي يعاني بعضها من التوتر السياسي والاجتماعي، أصبح سوق العقار في دبي سلعة دولية. وتسابقت شركات العمار والمكاتب الهندسية الدولية في إنشاء الأبراج العالية، وقامت بتجارب جدية في ردم البحر، وإنشاء المجتمعات في الصحراء.

ولقد لعب هذا القطاع دوراً بالغ الأهمية في تشكيل النموذج الفريد للتنمية في دبي. فمن ناحية، هناك تشابكات كبيرة لهذا القطاع مع باقي قطاعات التنمية في الدولة وبالذات في قطاع انتاج مواد البناء، وكذلك ارتبط نمو القطاع مع النموذج الديموغرافي الفريد الذي اتبنته الإمارة. ذلك أن دبي كانت على استعداد لأن تقبل زيادة كبيرة في سكانها من الجنسيات المختلفة. وبالتالي كان من اللازم توفر السكن لكافة طبقات هؤلاء الأجانب. ونتج عن هذه السياسة الطموحة أن أصبح عدد الأجانب في الإمارة حوالي ١,٤ مليون فرد من حوالي ١٥٠ جنسية، منهم ما يقرب من ١٠٠,٠٠٠ بريطاني وحوالي ٧٠٠,٠٠٠ هندي مقابل المواطنين الذي يقدر عددهم بـ ٣٥٠٠٠ مواطن أي حوالي ٢٠٪ من عدد السكان.^{١٩} . ويقدر عدد المنازل التي يحتلها الأجانب بـ ٦٢٪ من إجمالي العروض. وهي نسبة عالية وإن كانت دون نسبة الأجانب لمجموع السكان، ويرجع ذلك إلى سكناً بعض العمال الأجانب في معسكرات عمل أو في ثكنات خاصة بهم.

وي逞 من الجدول التالي أن معدل نمو قطاع العقارات في دبي كان تقريباً بنفس معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في الفترة ٢٠٠٤-٢٠٠٧، وهي معدلات سريعة جداً بسبب الارتفاع القياسي في أسعار النفط والغاز، وكذلك للتوصّل الهائل في حجم التجارة الخارجية وفي قطاع المال والخدمات. وتقدر مصادر إقتصادية أخرى مساهمة قطاع العقارات في دبي بنسبة أعلى كثيراً، قد تصل إلى ١٦٪ في عام

٢٠٠٧. وكما أشرنا سابقا، لم تكن الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي كلها زيادة حقيقة، بسبب التضخم الكبير في الأسعار، ويقدر معدل النمو الحقيقي عام ٢٠٠٧ بـ ١٣٪. ومثل عام ٢٠٠٧ فترة انفجار حقيقي في القطاع العقاري في الإمارات. ذلك أن الإمارات الأخرى مثل أبو ظبي، وعجمان، وحتى الشارقة "المحافظة" بدأت تتبع في المخمرة العقارية وتسمح أيضا بحق الملكية الحرة للأجانب. وفي دبي زادت أسعار العقار بين أكتوبر ٢٠٠٧ و يونيو ٢٠٠٨ بمعدل ٢٤٪.

جدول رقم ١

مساهمة قطاع العقار في ناتج دبي المحلي ٢٠٠٧-٢٠٠٤

(مليون درهم إماراتي)

	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤
ناتج المحلي الإجمالي	٢٢٧٧٨٨	١٦٧٣٠٢	١٤٠٠٠٢	١١٤٤٢٨
معدل النمو السنوي	% ٤٢,١	% ١٩,٣	% ١٨,٤	% ٢١,٢
ناتج القطاع المقاولاتي	٢٦٣٤٨	١٦٣٩	١٤٢٣	١٢٢٠٢
معدل نمو القطاع	% ٣٧,٠	% ٣٥,٢	% ١٦,٦	—
المساهمة في الناتج	% ١١,٦	% ١١,٥	% ١٠,٣	% ١٠,٣

المصدر: بيانات غرفة دبي للتجارة، April 2009, No.2

ومع إن قطاع العقار قد حافظ على مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي عند ١١٪ منه، إلا أنه فاز بحصة متزايدة من الإنفاق المصرفى. ويوضح الجدول التالي إجمالي التمويل المقدم لقطاع البناء والتشييد في دبي، والذي كان ينمو بمعدلات غير مسبوقة في الفترة بين ٢٠٠٤ إلى منتصف ٢٠٠٨ ، حيث زاد التمويل العقاري بحوالي ٨,٥ مرة. ووصل معدل نموه السنوي في العام الأخير إلى ٩٧,٤٪. ولما كانت معدلات النمو هذه تتفوق معدل النمو في الناتج المحلي الإجمالي، وفي عدد السكان، فهي تعني في الواقع الاتجاه إلى نوعية بناء أكثر تكلفة. ولا عجب في ذلك مع زيادة طموح، أو إذا أردت، تكبير المخططين العقاريين في دبي، فبدأت تخرج مشروعات لبناء أعلى برج، فندق تحت الماء، بنايات

تدور حول نفسها حسب الحاجة للضوء.^{٢٢} وأصبحت دبي مقصد كل صاحب صرعة جديدة او حلم معماري خيالي.

وكما ذكرنا سابقا، مضى التطوير العقاري والسياحي يد بيد، فهما توأمان سياسة الانفتاح والترحيب بأصحاب الدخول العالية من السائحين وطالبي الإقامة من المنطقة والعالم. وسرعان ما أصبحت دبي مركزاً للسياحة والتسوق مع استمرار القيود الاقتصادية الاجتماعية في بعض الأسواق المجاورة، ويزوغرفة شرائية جديدة وبالذات في دول الخليج مع ارتفاع اسعار النفط، والطلب العالمي للسلع والخدمات من الصين وببلاد الاتحاد السوفيتي السابق.

وبلغ عدد الفنادق في الإمارة ٣٢٤٤ فندقاً بها ٣٣٧٣١ غرفة في منتصف ٢٠٠٨ (بالمقارنة بـ ١٧٠٠٠ غرفة في ١٩٩٨)^{٢٣}. وتم جذب الزائرين عن طريق المهرجانات وبرامج التسوق، إلى جانب المعارض والمسابقات الدولية للسيارات والموسيقى والأفلام وغيرها. وهكذا تمنت هذه الفنادق بإشغال مرتفع (٨٥٪) على مدار السنة بالرغم من الحرارة الرهيبة والرطوبة المرتفعة في فصل الصيف. ووصل عدد نزلاء الفنادق إلى سبعة مليون زائر في ٢٠٠٧ بالمقارنة ١,٩ مليون فقط قبل عشر سنوات. كذلك زاد انتقام السائحين المقيمين في الفنادق من حوالي ٢ مليار درهم إلى ١١,٧ مليار درهم في نفس الفترة. وبناء عليه فقد خططت الإمارة لزيادة عدد الغرف الفندقية إلى ١٠٠,٠٠٠ غرفة عام ٢٠١٥ استعداداً لوصول ١٥ مليون زائر^{٢٤}. وفي عز الأزمة المالية في صيف ٢٠٠٨ تم افتتاح فندق أطلانتيس الذي كلف ١,٥ مليار دولار ويحتوي على ١٥٤٠ غرفة. وكلف حفل الافتتاح وحده ٢٠ مليون دولار،^{٢٥} منافساً بذلك افتتاح أولبياد بكين!

جدول رقم ٢

تطور التمويل المقدم للقطاع العقاري في دبي.

مليون درهم

	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	
أجمالي تمويل القطاع	٨١٨,٩٤٠	٦٦٧,٤٨٢	٤٧٤,١٦١	٣٥٣,١٣٩	٢٤٦,٩٥٣	معدل النمو السنوي
	٪٦٣,٠	٪٣٦,٦	٪٤٤,٢	٪٤٣,٠	—	
تمويل شراء المكاتب	٨٧,٥٧٤	٥٨,٨٥٩	٣١,١٠٦	١٧,٢٢٤	١٠,٦٠٤	معدل النمو
	٪٤٧,٤	٨٩,٨	٪٨٠,١	٪٦٢,٤	—	
% في إجمالي التمويل	٪١١	٪٩	٪٧	٪٥	٪٤	معدل نمو سنوي تقدر بي.

المصدر: بيانات وزارة الاقتصاد الوطني، دولة الإمارات العربية المتحدة، منشورة في نشرة غرفة دبي، Dubai Chamber Economist, April 2009, No.2

وساعد تأكيد مكانة دبي السياحية ما قدمته من خدمات جديدة للمنطقة في مجال النقل الدولي، حيث طور مطار دبي إلى مركز عالي للترانزيت بعد اتباع سياسة السماوات المفتوحة.^{٦٦} ووصل عدد رحلات الطيران إلى ٧٢٥ رحلة يومياً في المتوسط، وهو ما يمثل ١٠٪ زيادة عن العام السابق ٢٠٠٦. ووصل عدد المسافرين من خلال المطار إلى ٣٤ مليون مسافر عام ٢٠٠٧ يسافرون إلى ١٢٠ محطة نهائية.^{٦٧} وبناء عليه تم افتتاح مطار دبي الثاني ليستوعب الزيادة المقدرة بـ ٦ مليون راكب إضافي في عام ٢٠٠٨. كذلك سهلت دبي إجراءات الحصول على التأشيرات والدخول المؤقت للمسافرين.

ولعل في كل هذه الخطوات دروساً لمحظى السياحة المصرية الذين ما زالوا يتمسكون باتفاقيات النقل التقليدية ويحاربون بشراسة لعدم إعطاء حقوق النقل الحر من مطار القاهرة، ولا ينظرون إلى تشجيع السياحة كمنظومة متكاملة تشمل المطار، والخدمات الأرضية والنقل، والفنادق، والمزارع، والمطاعم...الخ.

٥- المحور الخامس: الانطلاق إلى الأسواق العالمية:

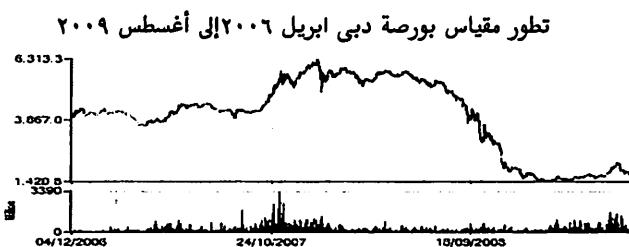
هناك جانب لم يدرس بشكل كافٍ إلى الآن، ألا وهو ما قامت به دبي من استثمارات في الأسواق العالمية، ومن تسويق لاسم وسمعة الإمارات Brand name على مستوى عالي. فطيران الإمارات قدمت نفسها كناقل عالي ينقل الركاب حتى بين نقاط خارج الإمارات. بل أن إسم الشركة أصبح ليس فقط علماً للدولة ولكن أيضاً كعلامة للجودة والترفيه (مطاعم، فنادق، فرق كرة قدم..). وارتبط هذا بخلق اسماء وعلامات تجارية خاصة بالإمارات مثل إعمار، جميرا، نخيل، موانئ دبي.. DP World. واستثمار هذه الأسماء في الأسواق الأوروبية وأسواق العالم الثالث. وبدأت مرحلة ثانية من التوسيع عن طريق الشراء والاستحواذ مثل صفقة شراء شركات خدمات الوانى، ومتاحف مدام تسو Tussauds وفندق ترافل لودج في بريطانيا^{٦٨}، وأيضاً فندق ونادي قمار "إم جي إم" MGM Mirage في لاس فيجاس (باستثمارات متوقعة قدرها ٥ مليارات دولار).^{٦٩} ولما كان تمويل هذه الاستثمارات جاء أصلاً من الاقتراض، فقد كانت معرضة للإهتزاز عند أول خطر. هذا ما لم يحسب حسابه بأي حال.

ثانياً: الأزمة المالية تصفع دبي.

عندما بدأت رياح الاعصار المالي تضرب الامارة، كانت الصدمة مركبة، ووقعها أشد منها على الدول الأخرى. ذلك أن الأزمة العالمية اصابت الاقتصاد في دبي بصدمة في كل محاور التنمية المذكورة آنفاً. وأدى انخفاض الطلب الى إنخفاض مستوى التشغيل في قطاع البناء، والقطاع المالي، والسياحة، والنقل الدولي، وكذلك في قطاع الانتاج والتتصدير. فقد الالاف وظائفهم في هذه القطاعات. . وهناك من يقول ان سكان الامارة قد انخفضوا بمعدل ٨٪ نتيجة للأزمة المالية الأخيرة، ويقدر البعض عدد تأشيرات العمل التي يتم إلغاؤها بـ ١٥٠٠ - ٢٠٠٠ تأشيرة يومياً^٣. وسوف نتناول، فيما يلي، **تأثير الأزمة العالمية على دبي.**

-١ انهيار البورصة:

يوضح الشكل التالي الانهيار الذي طرأ على بورصة دبي منذ أوائل ٢٠٠٨. فقدت بورصة دبي ٨٠٪ من قيمة الأسهم مع خروج رؤوس الأموال وتعثر شركات العقار، وتوقع الشركات الأخرى والبنوك تراجع الأرباح. ولقد فاق الانهيار في هذه البورصة ما عانت منه البورصات العربية الأخرى (فيما عدا البورصة المصرية)، وجاء هذا الانهيار في أعقاب نمو بمعدل ٤٠٪ خلال الربع الأخير من ٢٠٠٧. وفي يناير ٢٠٠٨ وصلت بورصة دبي الى أعلى مستوياتها عند ٦٣٠٠ نقطة. مع ذلك بدأ الانهيار السريع عندما اتضح أن الرياح قد تحولت، وعندما بدأت شركات العقار في مواجهة صعوبات في السيولة.



المصدر، موقع مباشر www.Mubasher.com

-٢ تراجع قطاع العقار:

بسبب الأزمة العالمية وفي ضوء خروج اعداد كبيرة من الاجانب الذين فقدوا وظائفهم، وبسبب أهمية طلب الاجانب على سوق العقار الساحلي، تتوقع التقارير أن تنخفض قيم العقارات، في الاحياء "السوبر" (مثل جوميرا وجزر النخلة)، بنسبة قد تصل الى ٦٠٪^{٣١}، ونسبة أقل في مناطق أخرى. هذا، ولقد توقفت نصف مشروعات البناء في الامارات العربية المتحدة المقدرة تكاليفها بـ ٥٨٢ مليار دولار^{٣٢}، ومن ضمنها بعض المشروعات ذاتية الصيت مثل مشروع منتجع "دونالد ترمب" Trump الذي كان من المقدر له أن يكون علامة في الفخامة، وأن يكلف ١٠٠ مليار دولار،^{٣٣} (وهو مبلغ من المال يكفي لحل مشكلة الصومال والجوع في القارة الافريقية معا). ولقد حاولت الحكومة الاتحادية في الامارات المحافظة على مسيرة بعض هذه المشروعات، وتم ادماج بعض شركات العقار، مع ذلك فإن ا أيام الانفاق بلا حساب والجري وراء أحلام مناطحة السحاب قد انتهت^{٣٤}.

-٣ خسائر القطاع المالي:

من الصعب تقدير الخسائر التي مني بها القطاع المالي في دبي لعدم توفر إحصائيات موثوقة بها. مع ذلك هناك بعض البيانات غير المباشرة التي تعطي انطباعا عن مدى تأثير الأزمة على هذا القطاع. ومما لا شك فيه أن نسبة مؤثرة من الائتمان والاستهلاك لن يتم سداده. وحسب بيانات ثلاثة عشرة بنكا مسجلة في بورصتي أبوظبي ودبي، زادت الاحتياطات المالية المجنبة تحسباً لانخفاض قيمة الأصول المرهونة لديها وكذا المديونيات المشكوك فيها الى ٤,١١ مليار دولار في نهاية النصف الأول من ٢٠٠٩ بالمقارنة بمبلغ ٢,٦٧ مليار دولار في نهاية النصف الأول من عام ٢٠٠٨، أي بنسبة زيادة قدرها ٥٤٪^{٣٥}. وتبين بيانات مبشرة لبعض شركات التطوير العقاري أن حوالي ٣٠٪ من العقارات إما قد طلبوا إعادة جدولة ديونهم أو عجزوا عن الاستمرار في سداد أقساط مشاريعهم^{٣٦}.

كذلك من المؤكد أن جزءاً مهم من استثمارات البنوك في الأسهم قد تعرض للخسارة^{٣٧}. ويمكن الاستدلال على مدى تأثر بنوك دبي بالأزمة من إجراءاتها لتخفيض النفقات، والتخلص من العاملة "الزائدة". ولقد تخلص أحد البنوك من ثلث القوه العاملة^{٣٨}.

وللأسف فقد أظهرت التجربة أن بعض قيادات البنوك والاستثمار من الأجانب كانوا متورطين في عمليات غش وخداع كلفت البنوك المحلية مليارات الدراهم^٣.

ومن الطبيعي أن تؤدي الخسائر التي تعرض لها القطاع المالي إلى توقيفها عن تقديم الائتمان ولو لفترة من الزمن. ويعني هذا ببساطة عدم قدرة الإمارة على الاستثمار في برامج إنفاقها الطموح، وتراجع معدلات الاستثمار ومعدلات النمو السابقة. وتقدر مديونيات القطاع الخاص والعام الخارجية بحوالي ١٢٠ مليار دولار^٤. هذا وقد أصدرت الإمارة سندات جديدة بـ ١٠ مليار دولار (بضمانت اتحادية) لتنفطية التزاماتها المالية للعام الحالي^٥.

ثالثاً: دروس تجربة دبي

تشبه دبي منشوراً زجاجياً نقياً يسمح لنا أن نحلل شعاع أضواء العولمة إلى مكوناتها الأصلية الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، وبالتالي يتتوفر لنا فرصة مثالية لدراسة تأثير العولمة على دول العالم النامي وعلى العالم العربي.

استطاعت دبي أن تحقق في سنوات قصيرة نهضة شاملة في مرافقها وصناعاتها، وزيادة كبيرة في معدل النمو الاقتصادي. وبناء على هذا التطور الكبير في الأداء الاقتصادي، تم رفع سقف التوقعات والطموح. فبينما كان من المتوقع أن يصل الناتج المحلي الإجمالي لدبي إلى ٣٠ مليار دولار عام ٢٠١٠، تجاوز الأداء الفعلي هذا المستوى وتحقق ٣٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥. وبينما عليه تم التخطيط في خطة دبي الاستراتيجية (Dubai Strategic Plan 2015) لرفع الناتج بمعدل مثليين إلى ١٠٨ مليار دولار عام ٢٠١٥، أي بمعدل نمو سنوي قدره ١٣٪، بحيث يصل نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤٤,٠٠٠ دولار^٦.

ولقد أثبتت تجربة دبي أنه: «هن المكن تحدي الصحراء، وقلة الموارد لبناء مركز دولي للمال والأعمال والترفيه»! كذلك حققت دبي معدلات نمو قياسية ناطحة تلك التي حققتها الصين في عقدها، مع ذلك فلم يكن هذا النجاح بدون تكلفة. ولم تكن التكلفة في التأثير السلبي على التراث، والبيئة الطبيعية والاجتماعية فحسب، ولكن أيضاً ظهر أن هناك عناصر من التجربة جعلت دبي تتأثر أكثر من غيرها بالأزمة العالمية. وهنا يثار سؤال: «مهم هو تأثير هذه المعاصرة، أي التنمية في ظل نموذج العولمة، على مستقبل الإمارة وقدرتها على الاستثمار على سار التنمية».

مع ذلك لم يكن النجاح الكبير الذي حققه دبي مطلقاً، فقد بدأت الآثار السلبية للتنمية السريعة المعتمدة على الانفتاح للتغيرات العالمية في الظهور. فأبناء البلد بدأوا يشعرون أنهم غرباء في مدينتهم و اختفت العالم الثقافية ولغة العربية من الحياة اليومية وحتى في البيوت. وراح البعض يعني نتائج التنمية السريعة التي جلبت الزحام والغرابة وارتفاع تكاليف المعيشة. أما حركة البناء المعماري السريع فقد تلازمت مع ارتفاع الإيجارات، وطول رحلة العمل، وتشوه الفضاء العمراني.

وكانت بعض الأفكار المعمارية الفانتزية مجافية لمتطلبات البيئة وأصول التخطيط المعماري، فهذه المباني العالمية ليس لها داعي في صحراء متropicية. وهي تحتاج كميات هائلة من الطاقة والمياه للتشغيل والتبريد والتكييف. ولعل بعض هذه المشروعات كانت ميسورة عندما كان سعر النفط ١٠ دولارات في منتصف التسعينيات من القرن العشرين. أما الأن فسعر البترول وصل إلى خمس أو ست أمثال ذلك، ودبي ليس لديها فائض بترولي كبير. كذلك سرعان ما بدأ مشاكل الزحام تضخط بشدة على مدينة السيارات هذه. وزادت رحلة الذهاب للعمل من دقائق معدودة إلى ساعات كل يوم. وببدأ الزوار يتبرمون من ازدحام الطرق وقلة الوسائل العامة وخصوصاً في أوقات الذروة وأثناء المعارض الدولية. واضطررت الإمارة إلى انفاق المليارات في إضافة طرق سريعة وكباري إلى جانب إنشاء مترو لنقل الركاب طوله ٥٥ كم. ومع ارتفاع تكاليف تحليق المياه من البحر، أصبح من اللازم إعادة النظر في بعض المشروعات التظاهرية مثل إنشاء ملاعب للجولف، وبساتين في الصحراء^{٤٣}.

كذلك وبالرغم من طموح المخططين، فإنه لا يمكن بناء مدينة عصرية تكفي مليونين في عشرين عاماً فالمدن الكبيرة في العالم نمت عبر قرون. ولا يمكن أن تخليوا مدينة عصرية من مركز روحي وثقافي مرتبطة بتاريخها وحياة ابنائها. سكان لندن لهم متحفthem وكنائسهم ومزاراتهم، وسكان دمشق لهم سوق الحميدية، والجامع الاموي، ومتاحفه جبل قاسيون. أما سكان دبي فقد انسحبوا من الساحة وسمحوا بهدم وإزالة المباني القديمة والتراثية لفتح المجال للجديد. ولم يتبقى للمدينة سوى المراكز التجارية والفنادق والملاهي المكيفة. وهي تسهيلات قد تبهر الزائر العابر ولكنها لا تصنع مدينة مستقرة البنية. وقد حاول قادة الإمارات الأخرى تدارك هذا الانسحاب السريع للتراث المحلي، فقامت أبوظبي بإنشاء

مراكز للتراث ومتحف، وحافظت الشارقة على أجزاء من المدينة القديمة وأنشأت متحف جمعت فيها نماذج من التراث الإسلامي والخليجي.

من ناحية أخرى بدأت سياسة الاعتماد على العمال الأجانب الذين يعيشون في معسكرات عمل ويحصلون على أجور متدنية تظهر مساوتها مع تكرار الاعتصام والاضراب في موقع العمل، وزيادة انتقادات الهيئات الدولية.

وبال مقابل الاعتماد على الأجانب في القطاعات الحديثة مثل البنوك وشركات الاستثمار عيوبا أخرى. ذلك إنه، حتى بافتراض حسن النية، فإنة من المنطقى ان يفكر المستشارون الأجانب في استثمارات فى بلدانهم الأصلية، أو لا تتناسب مع المناخ الإجتماعي والثقافي للإمارات. وهناك أمثلة صارخة لاستثمارات لا تتناسب مع إستراتيجية او أولويات التنمية العربية مثل شراء أسهم في نوادي قمار في لاس فيجاس، أو متحف الشمع في لندن، أو في تطوير سيارات فارهة.

وهكذا من الم肯 القول أن نموذج التنمية في دبي قد قام على قدر من المخاطرة. ذلك ان التنمية تمت إلى حد كبير باستخدام القوة العاملة والقدرات التنظيمية للأجانب. وكانت بالفعل مثل البوترة التي تصهر الجميع في مصلحة واحدة. مع ذلك ليس هناك تنمية بدون انتماء، ولا يتحقق هذا الانتماء بإقامة مؤقتة. لابد ان تنمو الجذور ويطمئن المستثمر ان هذا المكان يصلح ل التربية الأولاد والتقاعد.

خاتمة:

رغبة قادة دبي في أن تكون مدينتهم مدينة عالمية، وفتحوا الأبواب والنوافذ لتلقي مكونات الثقافة، وأجواء العمل الأجنبية والغربية بالذات. وبالرغم من النجاح المادي الكبير الذي حققه دبي في السنوات الأولى من القرن الواحد والعشرين، إلا أن الأزمة المالية العالمية قد أثبتت أن هناك حدوداً لجهود استزراع مدينة عالمية في الصحراء.

ذلك أن البيئة الصحراوية لها محدداتها، ويمثل نقص المياه وارتفاع تكلفة التبريد والتكييف تحدي من قدرة المدينة على التوسيع ونوع الانشطة التي يمكن القيام بها بالمنافسة مع الأماكن الأخرى في العالم. من ناحية أخرى فإن الإسراف في السماح للأجانب باللعب في ملعب دبي قد أفسد "الطبخة"، ذلك أن المجتمع فقد عناصر قوته الذاتية مقابل افتراض نموذج حياتي آخر أقل ثباتاً وديعومة. ويمكن بصراحة أن ننتقد بعض توجهات الاستثمار

في المجتمعات والابراج العالية التي بنيت للأجانب. فهذه الاماكن الجذابة قد يكون عليها طلب عندما يكون المناخ العالمي مزدهرا. مع ذلك فإذا تغير الجو ت سابق الجميع إلى الأبواب.

ولعل هناك تناقض أساسى في تجربة دبي، إذ حاولت أن تحصل على منافع نموذجين غير متوفقين، الأول هو الاعتماد على قدرات الاجانب في التنمية، والثاني عدم السماح لهم بالاندماج في المجتمع المحلي، أو أن يكون لهم حقوق سياسية واجتماعية.

وهكذا ثبتت لنا تجربة دبي إنه إذا أمكن أحياناً تفادي على حواجز الإقليم والجغرافية في السعي للإندماج في الاقتصاد العالمي، يجب أن لا تنسى أن الهدف الأول لخطط التنمية هو المواطن، وليس المهم هو ما نحققه من زيادة في الناتج المحلي الإجمالي، بل المهم أن نقيم التكلفة الاجتماعية لهذا النمو، وأن نسأل دوماً من يستفيد؟ وهل نستطيع أن نحافظ على هذه التنمية بشكل مستدام؟ وهل المجتمع الذي نخلقه هو ما نسعى إليه بالفعل؟!

الهوامش:

^١ هناك "طرفة" معبرة تروى عن تأثير مدينة دبي على الثقافة الشعبية: وهو تحكي قصة العامل الهندي الذي صعد إلى السماء، ونتيجة لأنّه كان مخلصاً في عمله وبراراً بوالدية فقد أخبرته الملائكة أن مآل الجنّة. ولقد هز الهندي رأسه مغترضاً، وتتساءل: "اللين هناك دبي؟"

² Dubai Strategic Plan (2015).

^٣ حسب تصريحات السيد عبدالله الشيراوي نائب رئيس غرفة دبي، Khaleej Times, 27/08/2008 بالطبع تم إنشاء هذه المراكز بقرارات من السلطة الوطنية، مع ذلك فيتم إدارتها فعلاً بواسطة أجانب، وفي حالة مركز دبي المالي العالمي فإن القانون الانجليزي هو السادس لحد كبير. وبالتالي فعل المستثمر العربي أن يرضي بحكم قضمة أجنب وأن يرضخ لقانون أجنب. ويشبه هذا الحال وضع الامتيازات الأجنبية التي تخلصت منها مصر بموجب اتفاقية مونتريو عام ١٩٣٧.

^٤ انظر IMF, Global Financial Stabilization Report, April 2009, Chapter 1, p. 10.
^٥ Emirates Business, "UAE has largest Arab bank capital base," 13/1/2009

^٦ تقرير صندوق النقد الدولي المذكور أخيراً، Ibid. p.10

^٧ ESCWA, Assessment of the Impacts of the Financial Crisis on ESCWA Member Countries, Challenges and Opportunities, Beirut, March 2009, p. 13.

^٨ Arabian Business.com, Feb. 3, 2009.

^٩ بيانات الدخل والإنفاق من المرجع السابق.

^١ تكررت في صيف ٢٠٠٩، وبشكل غير معتاد، الاضرابات العمالية في دبي، انظر <http://www.english.globalarabnetwork.com/200908312464/UAE-Politics/sign-of-unrest-in-dubai-low-wages-strike.html>

^٢ Human Rights Watch, Recommendations to the Government of the United Arab Emirates,
<file:///C:/Users/pc/Documents/Dubai%20living/Human%20Rights%20Recommendation%20to%20Improve%20Labor%20Conditions.htm>

^٣ انظر تقرير محطة العربية في ٢٣ يوليه ٢٠٠٩

<http://www.english.globalarabnetwork.com/200908312464/UAE-Politics/sign-of-unrest-in-dubai-low-wages-strike.html>

^٤ تحد بعض الدول الخليجية من حق إصطحاب الأسر عن طريق وضع شروط صعبة خاصة بمهنة رب الأسرة، أو لزوم حصوله على شهادة جامعية، أو الحصول على دخل يزيد عن حد معين.
موقع محطة العربية في ٢٠٠٧/١٢/٥

<http://www.alarabiya.net/articles/2007/12/05/42542.html>

^٥ مع ذلك تذكر بعض التقارير أن هناك الكثير من الهاويات اللاتي يعملن في هذه المهنة كوسيلة لدعم عائلاتهن، ويحصلن على فيزات نظامية.

^٦ http://workingolo.suite101.com/article.cfm/dubai_prostitutes_plan_for_holiday#ixzz0Q0EKdUUO

^٧ تقديرات سكان الامارة في ٢٠٠٨ حسب الاحصاءات الرسمية من موقع UAE Interact ، انظر [Wikipedia Free Encyclopedia & The Guardian, op cit.](#)

^٨ Escwa, [op.cit.](#), p

^٩ تقرير الاسكوا السابق الاشارة اليه

^{١٠} انظر "Dubai's six years building boom grinds to halt", [The Guardian](#), Feb. 13, 2009.

^{١١} Dubai Hotel Statistics, 1997-2007, Government of Dubai, 2008

^{١٢} [Khaleej Times](#), 27/08/2008 حسب تصريحات السيد عبدالله الشيراوي نائب رئيس غرفة دبي،

"جريدة الجارديان البريطانية" Dubai's six-year building boom grinds to halt. انظر "

^{١٣} يذكرون هنا بالطفرة التي طرأت على السياحة المصرية بعد أن فتح الاستاذ فؤاد سلطان، وزير السياحة، المجال للطيران المارشال المطارات المصرية في نهاية الثمانينيات من القرن العشرين.

^{١٤} عبدالله الشيراوي، المرجع السابق ذكره.

^{١٥} [Wikipedia](#), Item on Dubai World.

^{١٦} The Washington Post, "Dubai World buys into MGM", August 23, 2007.

-٢

NYTimes, Robert F. Worth, Laid Off Foreigners Flee as Dubai Spirals Down,³⁰
February 12, 2009

^{٣١} انظر تقرير موقع بلومبرج في ٦ فبراير ٢٠٠٩

<http://www.bloomberg.com/apps/news/?pid=206010392sid=aYDcH7GEdkc&refer=home>

^{٣٢} حسب تقرير صوت أمريكا في ٥ مارس ٢٠٠٩.

^{٣٣} جريدة الجارديان البريطانية، المرجع السابق ذكره.

^{٣٤} إنخفضت عمليات بيع العقار إلى حوالي ١٢٪ من مستواها قبل الأزمة من ما يزيد على ٨٠٠ مليار درهم

في مايو ٢٠٠٨ إلى ١٠٠ مليار في يوليه ٢٠٠٩، انظر منشور غرفة دبي التجارية Dubai Chamber

Economist August 2009 – Issue 9

^{٣٥} اتم احتسابها في مجلة Emirates Business في ٢٥-٨-٢٠٠٩

<http://www.business24->

http://www.business24-7.ae/Articles/2009/8/Pages/25082009/08262009_c45f7cdc7a3b4b08b8e8e93d8a61aef9.aspx

^{٣٦} تقدر نسبة تعسر المقترضين لتملك عقارات بين ٢٠-٣٠٪ ، انظر Arabian Business, Aug. 9, 2009

^{٣٧} يقدر د. هنري عزام، مدير عام بنك دويتشه بنك في الشرق الأوسط في محاضرة حول الأزمة المالية نظمها اتحاد المصارف العربية في بيروت في ١٤/١١/٢٠٠٨ مقدار مخسارته الصناديق السيادية في دول الخليج بـ ٥٠٠ مليار دولار، أو حوالي ٤٠٪ من قيمة هذه الصناديق.

^{٣٨} <http://dubai.metblogs.com/2009/02/28/uae-job-meltdown>

^{٤٠} يقدرها مدير عام غرفة دبي بـ ٥٧٪ من إجمالي مدارات دولارات الغربية المتحدة المقدرة بـ ١١٢ مليار دولار. انظر موقع Arabian Business:

^{٤١} جريدة وول ستريت جورنال، Dubai's Economic Woes Just Got Worse، ٤ مايو، ٢٠٠٩، وـ ^{٤٢} Dubai's Future Vision Unveiled, by Lucia Dore, Khaleej Times, Feb. 4, 2007.

^{٤٣} يحتاج ملعب "تيجر وودز" للجولف الى ٤ مليون غالون من المياه يوميا، وهي كمية تكفي مدينة صغيرة بها ١٠٠ ألف نسمة. راجع:

Johann Hari, "Dubai's Lesson to America: How the Middle East's Shangri La Became a Hell on Earth", The Independent,, London, April 16 2009